

التعاملات المشبوهة ستقضي فئة الـ50 ديناراً تونسياً

وأوضح سعيدان أن هذا الإجراء يعد إجراء معزولاً في طريق خطط مكافحة القطاع الموازي في تونس. وتطالب النقابات المحلية وجهات مالية دولية منذ سنوات، تونس بإرساء نظام مالي لمحاصرة السيولة المتداولة في السوق الموازية باعتبارها الحلقة الأولى في تمويل الإرهاب. ويعتقد المسؤولون والمختصون في القطاع المالي أن من أبرز أسباب انتشار ظاهرة غسل الأموال بالبلاد هو حالات الفوضى السياسية الاقتصادية والإدارية، التي أعقبت الإطاحة بزين العابدين بن علي في يناير 2011. وطيلة السنوات الماضية، اتسع قلق الأوساط المالية التونسية من ياس السلطات النقدية لعدم قدرتها على حماية قيمة الدينار، الذي تراجع لمستويات قياسية أمام العملات الأجنبية. ويقول كثيرون إن النظام المالي التونسي يشكو من ثغرات كثيرة مردها البطء الشديد في تنفيذ الإصلاحات، وهو ما جعل السوق الموازية لتداول العملة تزدهر بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وتتحدى كل إجراءات المركزي.

واعتبر الخبير الاقتصادي عبد الجليل البدوي أنه مهما كان حجم هذه الأموال فتخلق شخاً في السيولة لدى البنوك. وللتصدي للسوق السوداء، خصوصاً في المجال النقدي، اقترح البدوي تغيير العملة لكشف حجم الثروات الموازية، وبالتالي يقع إخضاعها للضرائب. وقال إن "شخ السيولة سيساهم في تزايد لجوء القطاع البنكي إلى إعادة التمويل من البنك المركزي". ويرى البدوي أن أول تأثير للسوق السوداء على الاقتصاد هو التضخم باعتبار أن زيادة السيولة ستساهم في زيادة الطلب ما سيزيد تكاليف الاقتراض للعائلات والمؤسسات، خاصة وأن هذه السوق تتعامل نقداً ليتهرب المتعاملون فيها من الضرائب والمراقبة.

تقرب تونس من سحب أكبر ورقة نقدية من التداول في السوق، والتي يتهمها كثيرون بتسهيل نقل كميات ضخمة من المال وعمليات الفساد وتمويل الإرهاب وأنشطة أخرى غير مشروعة، بينما يوجد من يدافع عنها في الأوساط المالية والشعبية لأنها تسهل التعاملات في كثير من الأحيان.

ولفت إلى أن سحبها نهائياً يقتضي طباعة أوراق نقدية جديدة بديلة لتعويض الفارق، مبرزا أن هذه العملية تتطلب مدة زمنية بسنة على الأقل. وتم طرح هذه الورقة بالتزامن مع الذكرى الخمسين لتأسيس البنك المركزي، وكانت لها عدة غايات منها بينها المساعدة في تقليص حجم النقود في الفترات التي يتم فيها اعتماد الأوراق النقدية بشكل كبير.

وكانت هناك فئة نقدية من 30 ديناراً تم التخلص منها خلال السنوات الأولى بعد الإطاحة بنظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي. وتأتي تحركات السلطات النقدية نحو إصلاح النظام المالي في هذا المجال متأخرة في ظل الوضع الاقتصادي الصعب للبلاد.

ولن يشعر سوى قلة من السكان باختفاء الورقة النقدية من فئة 50 ديناراً، التي بدأ التعامل بها في العام 2009 باستثناء من استخدموها في التهرب الضريبي وأغراض أخرى غير مشروعة. ومع ذلك يقول خبراء إنه في حال البدء بسحب تلك الفئة من التداول سيكون أكثر إيلا ما لبعض السكان رغم أنه لن يتم إسقاط قيمتها بالنسبة إلى من سيواصلون الاحتفاظ بها.

وتكشف محافظ البنك المركزي مروان العباسي الجمعة الماضي، خلال حوار مع أعضاء مجلس نواب الشعب في جلسة عامة، أن كل ورقة نقدية من فئة 50 ديناراً تعود إلى البنك لا تقع إعادة ضخها في السوق من جديد للتداول وهو ما يفسر من وجهة نظره تقادم هذه الورقة واحترائها. ولم يفصح العباسي عن الموعد الرسمي للإعلان عن قرار إلغاء تداول هذه الورقة بشكل دقيق، لكنه أكد أنه سيتم الإعلان رسمياً عن إلغاء هذه الورقة من السوق في الوقت المناسب.

رياض بوعزة
صحافي تونسي

تونس - تتباين آراء الخبراء حول فرص نجاح محاولات السلطات النقدية التونسية في محاصرة سوق العملة السوداء عبر سحب أكبر فئة من الأوراق النقدية من التداول في السوق. وتريد السلطات النقدية معالجة الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي، للحد من تداعيات محتملة لتدهور قيمة الدينار أمام سلة العملات الرئيسية على اقتصاد البلاد الهش.

وتأتي تحركات السلطات النقدية نحو إصلاح النظام المالي في هذا المجال متأخرة في ظل الوضع الاقتصادي الصعب للبلاد. ولم يفصح العباسي عن الموعد الرسمي للإعلان عن قرار إلغاء تداول هذه الورقة بشكل دقيق، لكنه أكد أنه سيتم الإعلان رسمياً عن إلغاء هذه الورقة من السوق في الوقت المناسب.

وتعليقاً على خطوة المركزي، قال الخبير الاقتصادي عز الدين سعيدان إن "الهدف من هذا التوجه مرتبط أساساً بالاقتصاد الموازي الذي يشغل أساساً بالسيولة المالية من دون التعامل لا بالبطاقات البنكية أو الصكوك". وسنجد وكالة الأنباء الرسمية لسعيدان تأكيد أن المتعاملين في القطاع الموازي يجبون استخدام أكبر ورقة نقدية، وهو ما يفسر فقدانها من السوق علاوة على أن البنوك تجد صعوبة في تزويد الموزعات الآلية بهذه الفئة النقدية.

عز الدين سعيدان
هدف هذا التوجه
مرتبط أساساً
بالاقتصاد الموازي

مبادرة «استثمر في السعودية» تدعم فورة الشركات الناشئة

هم أكثر المستثمرين نشاطاً في الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بواقع 48 مستثمراً". وأوضح أن قطاع التجارة الإلكترونية حل في المرتبة الأولى باعتباره القطاع الأكثر نشاطاً من حيث عدد الصفقات بنسبة بلغت 27 في المئة، في حين استحوذ قطاع النقل والمواصلات على أعلى نسبة تمويل بلغت 26 في المئة.

الهيئة العامة للاستثمار
في السعودية تدخل في
شراكة استراتيجية مع
منتدى أم.أي.تي العالمي
لريادة الأعمال

وتسعى الرياض إلى إنفاق نحو 53 مليار دولار بنهاية 2020 ضمن حزمة تحفيز للقطاع الخاص في إطار خطتها الهادفة إلى تنويع الاقتصاد.

حرصت الحكومة على تحقيق مساعيها نحو تكاتف جهود جميع الأطراف الفاعلة لدعم بيئة ريادة الأعمال في البلاد. وتظهر أحدث البيانات أن القطاع الخاص ساهم باستثمارات ضخمة العام الماضي في مجال الابتكار، الذي بات إحدى الركائز المهمة في رؤية 2030. وخلال العام الماضي ارتفعت قيمة الاستثمارات في المشاريع الناشئة بنحو 92 في المئة قياساً بالعام السابق، حيث تم تسجيل 71 شركة جديدة، في حين وصل إجمالي قيمة التمويلات إلى أكثر من 251 مليون ريال (قرابة 67 مليون دولار) بزيادة تقدر بحوالي 35 في المئة.

وكانت الهيئة العامة للإحصاء نشرت على موقعها الإلكتروني نتائج مسح الابتكار المؤسسي 2018، الذي أكد أن القطاع الخاص أنفق العام الماضي نحو 64 مليار ريال (نحو 17 مليار دولار) على التكنولوجيا خلال العام 2018. وقال محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) صالح الرشيد الشهر الماضي إن "السعوديين

جدة (السعودية) - كتفت الحكومة السعودية من جهودها عبر حزمة مبادرات أطلقتها لدعم رواد الأعمال في إطلاق شركاتهم الناشئة.

وأعلن منتدى ريادة الأعمال، أحد فروع الشبكة العالمية لمنتدى أم.أي.تي، الأربعاء عن إبرام شراكة استراتيجية مع الهيئة العامة للاستثمار تحت مظلة "استثمر في السعودية".

وستكون الهيئة بموجب هذه الاتفاقية الشريك الاستراتيجي الثاني للدورة الرابعة من مسابقة منتدى أم.أي.تي للشركات الناشئة في السعودية مع مدينة الملك عبدالله الاقتصادية.

ولدى الرياض قناة بيان خفض معدل البطالة يستوجب تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد وزيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة، والعمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب. ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية لوكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار إبراهيم السويل قوله إن "شراكة الهيئة مع منتدى أم.أي.تي تتضافر إلى سلسلة من البرامج الداعمة لدفع ريادة الأعمال في السعودية نحو مستقبل أفضل من خلال دعم رواد الأعمال وبناء قدراتهم".

وأضاف "سوف نستمر بالعمل مع شركائنا الاستراتيجيين في القطاعين العام والخاص لتحويل أفكارهم إلى مشاريع واعدة على أرض الواقع". وتعكس الشراكة، بالإضافة إلى الشريك الرسمي هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، دور الهيئة الحكومية في دعم بيئة ريادة الأعمال من خلال تقديم ودعم برامج مختلفة وإيجاد بيئة استثمارية مستدامة.

وقال المدير التنفيذي لمنتدى ريادة الأعمال في السعودية محمد حكيمي إن "دعم الهيئة العامة للاستثمار يؤكد مدى

الاحتباس الحراري يقلص فرص نمو الاقتصادات العربية

أخطار المناخ تهدد استدامة انتعاش المنطقة



الطاقة المستدامة محور أساسي للنمو

المقبلة، سيسهم في دفع عجلة تحول نظام الطاقة العالمي وإرساء الأسس اللازمة لضمان سلامة المناخ.

وأكدت الوكالة، في تقرير حديث، على أهمية توسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة، من خلال إعادة توجيه الاستثمارات المخطط لها في قطاع الوقود الأحفوري، التي تصل قيمتها إلى 10 تريليونات دولار بحلول 2030.

كما شددت على ضرورة تبني مسار الطاقة النظيفة لتصل إلى 57 في المئة من حجم الطاقة العالمية بحلول 2030، مقارنة مع 26 في المئة حالياً. وطالبت بضرورة مضاعفة الاستثمار السنوي في قطاع الطاقة النظيفة من 330 مليار دولار حالياً إلى 750 مليار دولار في نهاية العقد الجاري.

وبجسب تقرير حديث للأمم المتحدة، فإن الحاجة الملحة إلى التحول للطاقة النظيفة لا تزال يتم التقليل من قيمتها، في ظل مواصلة الدول الاستثمار في التنقيب عن النفط والغاز وتوليد الطاقة التي تعمل بالفحم.

وذكر التقرير أن الذين يقفون وراء دعوات ضرورة إجراء "تعديلات هائلة" في قطاع الطاقة، هم المسؤولون حالياً عن ثلاثة أرباع الانبعاثات الغازية الدفينة العالمية. وتبنا التقرير بأنه إذا استمر العالم في الاعتماد على الوقود الأحفوري خلال السنوات القليلة المقبلة، وارتفعت الانبعاثات في البلدان النامية إلى مستوى تلك الموجودة في الدول الغنية، فسيزيد الانبعاثات الكربونية العالمية

بأكثر من 250 في المئة، مما قد يؤدي إلى نتائج كارثية. وترى الأمم المتحدة أنه يمكن تجنب الآثار السلبية للاحتباس الحراري إذا تم تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 45 في المئة عن مستويات 2010 بحلول 2030، لتصل إلى "صافي الصفر" بحلول 2050.

وحذر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، في بيان الخميس الماضي، من تفاقم التغييرات المناخية ودعا العالم إلى تكثيف جهود الإنقاذ الأرواح وتمكين المجتمعات من التكيف مع تغير المناخ.

وأشار البرنامج إلى معاناة 45 مليون شخص في أفريقيا، معظمهم من النساء والأطفال، في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تضم 16 دولة، من انعدام الأمن الغذائي الشديد بعد الجفاف المتكرر والفيضانات واسعة النطاق والفوضى الاقتصادية.

فيما تنبأت منظمة الصحة العالمية بأن يتسبب تغير المناخ في وفاة 250 ألف شخص سنوياً في الفترة من 2030 وحتى 2050، إذا استمرت التغييرات على هذا النحو. وحسب منظمة الأرصاد الجوية العالمية، فإن متوسط درجات الحرارة للفترة الممتدة بين 2010 و2019 كانت الأعلى على الإطلاق.

وتوقعت المنظمة أن يستمر هذا الاتجاه بسبب المستويات القياسية للغازات الدفينة المحبوسة في الجو.

تصاعدت تحذيرات المؤسسات والمنظمات الدولية من أخطار تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري مع مرور الوقت وخاصة في المنطقة العربية، والتي قد تؤثر بشكل كبير على أغلب اقتصادات تلك الدول في حال لم تتلزم بإدخال إصلاحات عاجلة وبوتيرة أسرع لمواجهة هذه المشكلة.

لندن - أكدت تقارير ودراسات دولية أن هناك حاجة ملحة لحكومات الدول وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للإسراع في تنفيذ البرامج

المستجبة مع البيئة. وتهدد مخاطر حقيقية بغرق المناطق الساحلية وسط استمرار تفاقم أزمة الاحتباس الحراري وانعكاسه على ارتفاع منسوب البحر، وتأثير ذلك على الأنشطة الاقتصادية القائمة بهذه المناطق.

وأشارت منظمات دولية وآراء العديد من الخبراء إلى أن الاعتماد على الطاقات البديلة أحد أبرز الحلول المتاحة للسيطرة على تفاقم التغييرات المناخية حول العالم وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

ولفتت إلى أن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأحداث المفاجئة المتصلة بارتفاع مستويات البحار ستفاقم من أزمات فقدان العائدات وتضرر الأصول والمشكلات الصحية والهجرة القسرية.

وأقصادات الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع، مثل اليابان وهولندا، معرضة للمخاطر كذلك، ولكن لديها إجراءات مضادة قائمة، وهو ما يجعل من غير المرجح أن تتأثر تصنيفاتها الائتمانية بدرجة كبيرة.

ويقول محمد السبكي، أستاذ تخطيط الطاقة بكلية الهندسة جامعة القاهرة، إنه لا يمكن التغافل عن الأخطار الحقيقية التي تهدد المنطقة العربية مع تزايد الانبعاثات الكربونية نظراً للبحار والمحيطات التي تحيط بالمنطقة من كل جانب.

ونسبت وكالة الأناضول للسبكي تأكيداً أن المدن الساحلية ستكون أكثر عرضة للغرق مع ارتفاع منسوب المياه. وأضاف "ستتأثر الأنشطة الاقتصادية مع تفاقم التغييرات المناخية، وتتسارع تأثيراتها مع استمرار الاعتماد بشكل واسع على الوقود الأحفوري في توليد الطاقة".

محمد السبكي
لا يمكن التغافل عن
الأخطار المناخية التي
تهدد المنطقة العربية

ويرى أن الاعتماد على الطاقة المتجددة التي تتولد من الرياح أو الشمس، يساعد في الحد من الانبعاثات الضارة ويوفر فرصة لتجنب الكوارث المحتملة، لكن بشرط التوسع بشكل أكبر في استخدامها.

وقالت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) ومقرها العاصمة الإماراتية أبوظبي، إن رفع حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي، بنسبة تتجاوز الضعف خلال الأعوام العشرة

الآتية، سيكون أكثر إيلا ما لبعض السكان رغم أنه لن يتم إسقاط قيمتها بالنسبة إلى من سيواصلون الاحتفاظ بها.

وتهدد مخاطر حقيقية بغرق المناطق الساحلية وسط استمرار تفاقم أزمة الاحتباس الحراري وانعكاسه على ارتفاع منسوب البحر، وتأثير ذلك على الأنشطة الاقتصادية القائمة بهذه المناطق.

وأشارت منظمات دولية وآراء العديد من الخبراء إلى أن الاعتماد على الطاقات البديلة أحد أبرز الحلول المتاحة للسيطرة على تفاقم التغييرات المناخية حول العالم وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

تداعيات ارتفاع مستويات
البحار والغازات الضارة
ستفاقم المشكلات
الصحية وأزمات انحصار
العائدات

وكغيرها من بلدان العالم، تجد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نفسها في مواجهة ظاهرة التقلبات المناخية في طريق إنعاش اقتصاداتها. وأعلنت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة باستخدام الطاقة، كانت مستقرة العام الماضي بعد ارتفاع لسنتين، بفضل تطوير مصادر الطاقة المتجددة خصوصاً في الاقتصاد المتطورة.

وأظهرت بيانات الوكالة أن الانبعاثات الكربونية بلغت 33 جيجا طن في 2019 وهو مستوى مماثل لذلك المسجل في السنة السابقة رغم أن الاقتصاد العالمي سجل نمواً نسبته 2.9 في المئة.

واعتبرت الوكالة أن من أسباب هذا الاستقرار "تطوير مصادر طاقة متجددة لاسيما طاقة الرياح والشمس والانتقال من الفحم إلى الغاز الطبيعي واعتماد أكبر على التقنية النووية لإنتاج الطاقة في الدول المتطورة".

وقال فاتح بيرول المدير التنفيذي للوكالة في بيان "علينا العمل بجد الآن، لنضمن ألا يتم تجاوز مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسجل في العام الماضي بعد الآن ولا يكون فقط توقفاً مرحلياً في نموها". وأضاف "تملك التكنولوجيا الضرورية لتحقيق ذلك وعلينا أن نستخدمها".

وتراجعت انبعاثات قطاع الطاقة في الاقتصادات المتطورة إلى مستويات لم تسجل منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي عندما كان الطلب على الكهرباء أقل بالثلث مما هو عليه اليوم.



رهان كبير على رواد الأعمال

الهيئة العامة للاستثمار
General Investment Authority